

بيان صحفي
٩ مايو ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٩ مايو ٢٠١٣ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٧٥% و ١٠,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٠,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً بلغ ١,٤٧% في أبريل ٢٠١٣ مقابل ٠,٦٤% في مارس، مما أدى الى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام الى ٨,١١% في ابريل ٢٠١٣ مقابل ٧,٥٩% في مارس. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٩٧% في أبريل ٢٠١٣ مقابل معدل قدره ٠,٥١% في مارس، مما أدى الى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٧,٤٧% في أبريل ٢٠١٣ مقابل ٧,٠٣% في مارس. وترجع التطورات الشهرية في كل من التضخم العام والتضخم الأساسي منذ بداية العام الى ارتفاع العديد من أسعار المواد الغذائية والمواد غير الغذائية على خلفية التطورات الأخيرة في سعر الصرف، فضلاً عن الاختناقات في قنوات توزيع السولار في المحافظات. ورغم انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، إلا أن احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية، بالإضافة الى عدم مرونة آليات العرض قد تؤدي الى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٢,٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً ببيوار التعافي في قطاع التشييد والبناء والسياحة التي لم تكن كافية لتحديد أثر الانخفاض في قطاع الصناعة. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم اليقين التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة. وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من تأثير على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التباطؤ في النمو الاقتصادي المحلي قد يحد من المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم، إلا أن الفترة المقبلة قد تشهد زيادة في الضغوط التضخمية على خلفية ما سبق. وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ناتج قرار رفع أسعار العائد لدى البنك المركزي الذي تم اتخاذه في إجتماع اللجنة السابق، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg